

التغير المناخي ومشكلات الأطر التعاونية الدولية

Climate change and the problems of international cooperative frameworks

لباد رشدي*

جامعة باتنة 1 مخبر الأمن في منطقة المتوسط

تاريخ نشر المقال: 2023 /09 /15

تاريخ قبول المقال: 2023 /08 /22

تاريخ إرسال المقال: 2023/07/13

الملخص:

يمثل التغير المناخي أحد أكبر التحديات في السياسة العالمية نظرا لتعدد تداعياته وعدم التزامها بالحدود الدولية، لذا أدرك مختلف الفاعلين أنه لا يمكن مواجهة تهديداته إلا بحلول عالمية في إطار التعاون الدولي المتعدد الأطراف، وهو التوجه الذي تبنته هيئة الأمم المتحدة من خلال عقد مؤتمرات جامعة تعنى بوضع الآليات اللازمة للحد من تأثيرات هذه الظاهرة، غير أن نتائجها جاءت محدودة نظرا لعوامل عديدة أهمها تضارب مصالح واختلاف وجهات نظر الفاعلين، ما يتطلب مزيدا من الجهود للتأسيس لأطر تعاونية أقوى تكون كفيلة بكبح التصاعد المستمر لمخاطر التغير المناخي وتهديداته الوجودية.

الكلمات المفتاحية: التغير المناخي، التعاون الدولي، البيئة، الغازات الدفيئة.

Abstract:

The climate change represents one of the biggest challenges in global politics due to its multiple repercussions and its non-compliance with international borders. Therefore, the various actors realized that its threats could only be confronted with global solutions within the framework of multilateral international cooperation. It is the approach adopted by the United Nations by holding inclusive conferences concerned with developing the necessary mechanisms to limit the effects of this phenomenon. However, its results were limited due to many factors, the most important of which are the conflict of interests and the different viewpoints of the actors. This requires more efforts to establish stronger cooperative frameworks that are capable of curbing the continuous escalation of climate change risks and its existential threats.

Keywords: Climate change, international cooperation, environment, greenhouse gases.

التغير المناخي ومشكلات الأطر التعاونية الدولية

مقدمة:

أسهمت التهديدات العالمية اللاتماثلية في صورة الإرهاب والهجرة والأوبئة في تشكيل الوعي بأهمية تفعيل صور ومظاهر النمط التعاوني في العلاقات الدولية، وبتعزيز هذا الوعي لدى الأوساط الأكاديمية والسياسية عند كل تحليل لمخاطر وتداعيات التغير المناخي، إذ أنه إضافة إلى عالمية هذه الظاهرة وتعدد المشكلات التي تطرحها، تتقاطع مع مجالات عديدة كالأمّن الدولي والإقتصاد العالمي وقضايا حقوق الإنسان، إضافة إلى أن جوهر التهديد مستقبلي يتعلق باستمرارية تداعياته لعقود طويلة قادمة.

من هذا المنطلق ظهرت بعض الجهود الدولية ممثلة في جملة المعاهدات والإتفاقيات الدولية، حاولت وضع الآليات المناسبة لكبح تصاعد التهديدات المناخية، غير أن تقييمات النقاد وواقع السياسة العالمية المتجه أكثر للتفكك وتضارب مصالح وتوجهات فاعليه تشكل معايير تعطي انطباعات مؤسسه عن صعوبة بناء منظومة عالمية لها القدرة على مواجهة هذه التهديدات بصورة فعالة أو على الأقل بإمكانها التأسيس لوضع يمكن فيه التكيف مع تأثيرات المشكلة المناخية والعمل على التقليل من مخاطرها.

تهدف الدراسة إلى الإحاطة بتداعيات التغير المناخي وفهم تطوراتها، و التفصيل في أهمية تفعيل مظاهر التعاون الدولي في مواجهتها، ومن ثم الوصول إلى تقييم النماذج التعاونية المرتبطة بها ومحاولة استشراف مستقبل مساراتها. لذا وبغية تحقيق مجمل هذه الأهداف يمكن طرح الإشكالية التالية: إلى أي مدى تمكنت الأطر التعاونية الدولية من مواجهة ظاهرة التغير المناخي والحد من تداعياتها ؟

للإجابة عن هذه الإشكالية تختبر الدراسة الفرضية التالية: أدى واقع السياسة العالمية وما يميزه من تفكك وتضارب في المصالح إلى ضعف الأطر التعاونية في مواجهة تداعيات التغير المناخي والحد منها.

لمعالجة الموضوع تعتمد الدراسة مقاربة منهجية قائمة على استعمال المنهج الوصفي التحليلي في وصف وتحليل تداعيات المشكلات المناخية وكذا مستويات التفاعلات التعاونية في مواجهتها، إضافة إلى اعتماد بعض أدوات المنهجين التاريخي والإحصائي عند متابعة تطور الظاهرة والمبادرات الدولية المرتبطة بها، وعند استعراض بعض المؤشرات والأرقام المتاحة.

ينقسم المقال إلى ثلاثة مباحث، يتناول المبحث الأول التأسيس المفاهيمي والنظري للتعاون الدولي في مواجهة التغيرات المناخية، بينما يتعلق الثاني بأهمية تفعيل الأطر التعاونية في مواجهة تداعيات التغير المناخي، فيما يركز المبحث الثالث على تصاعد تداعيات الظاهرة والحاجة إلى التزام عالمي أكبر، وينتهي بخاتمة تعرض فيها أهم النتائج المتوصل إليها.

المبحث الأول: التأسيس المفاهيمي والنظري للتعاون الدولي في مواجهة التغير المناخي.

بالرغم من تعدد الزوايا التي ينظر من خلالها الباحثون إلى ظاهرة التغير المناخي، واختلافاتهم في ترتيب العوامل المسببة له إلا أن ذلك لا يطرح الكثير من الإلتباسات نظرا لأن التحليلات العلمية تظهر بشكل واضح جوهر الظاهرة، فيما الأمر أكثر تعقيدا عند محاولة ضبط تعريف للتعاون الدولي نظرا لاختلاف انتماءات الباحثين الفكرية وتعدد مجالاته وفاعليه، إضافة إلى اختلاف نظريات العلاقات الدولية في تفسيره وتقدير أهميته في حين تتميز بإهمالها لما يرتبط بالتغيرات المناخية.

المطلب الأول: تعريف التغيرات المناخية، أسبابها وتداعياتها الإيكولوجية.

تتجه تعريفات التغير المناخي بشكل عام إلى توضيح جملة الإضطرابات الناتجة عنه، وتختلف في تحديدات مسبباتها، هذه الأخيرة التي تتنوع بين أسباب بشرية وأخرى طبيعية...، كما يخلط الكثيرون بين التغير المناخي و بعض المفاهيم المشابهة خصوصا الإحتباس الحراري.

أولا: تعريف التغيرات المناخية.

التعريفات العلمية للتغير المناخي تركز على مكن الخلل في الظاهرة وهو ارتفاع درجات الحرارة إذ تذهب إلى أنها ظاهرة عالمية تتميز بالارتفاع العام لدرجات الحرارة عن معدلها المتوسط، والتي من شأنها أن تغير من النظم المناخية والبيئية، ويؤكد عدد من هذه التعريفات على استمراريتها مستقبلا من خلال صياغتها القائلة بأن التغير المناخي يقصد به الزيادة التدريجية في درجات الحرارة القابلة للقياس اليوم لجو الأرض و محيطاتها، والتي من المتوقع استمرارها في الإرتفاع مستقبلا.¹

تعريفات المختصين في القانون والسياسة والإقتصاد توضح في الغالب خطورة الظاهرة والإضطرابات الإيكولوجية والبيولوجية الناتجة عنها لكنها تميل إلى حصر مسبباتها في العنصر البشري وتأثيراته على المناخ من خلال تطور سلوكياته الإقتصادية وتغير أنماط عيشه، وهي بهذا تهمل دور المسببات والعوامل الطبيعية، و يرجع هذا إلى أن مجالات أبحاثها ترتبط أكثر بالإنسان ومبادراته وما يترتب عليها من نتائج في قطاعات محددة إضافة إلى ما يترتب عنها من مسؤوليات.

يذهب الكثيرون إلى اعتبار ظاهرة الإحتباس الحراري مرادفا للتغير المناخي، غير أن هذا فيه بعض الخلل إذ يعتبر الإحتباس الحراري شكلا من أشكال التغير المناخي الأخرى التي لا تقتصر على هذه

التغير المناخي ومشكلات الأطر التعاونية الدولية

الظاهرة حيث تتضمن جملة كبيرة من الظواهر التي تتسبب في حدوثها جملة الإضطرابات والمشكلات المناخية الأخرى.

ثانيا: أسباب التغيرات المناخية.

يوضح العلم أن العامل البشري يلعب الدور الأكبر في تفاقم المشكلات المناخية، غير أن هذا لا ينف مساهمة العوامل الطبيعية الأخرى.

1- العوامل البشرية: يظهر دور العنصر البشري في إحداث ظاهرة التغير المناخي من خلال توجيهه إلى الإستهلاك المتزايد للطاقة الأحفورية وما يقتضيه ذلك من انبعاث للغازات الحابسة للحرارة في الغلاف الجوي، وإفراطه في استعمال الموارد الطبيعية وعلى الأخص غير المتجددة منها، إضافة إلى إتجاه أنماط الحياة إلى توسيع المجال الصناعي بشكل كبير وما ينجر عن ذلك من تلوث، إلى جانب تسببه في القضاء على مساحات غابية ونباتية شاسعة... وكل هذه العوامل جاءت " كنتيجة للثورة الصناعية وارتفاع معدلات النمو في البلدان المتقدمة والنامية بفعل العديد من الإستخدامات المضرة بالبيئة، خصوصا استخدام الوقود الأحفوري، الغاز والفحم في توليد الطاقة"².

2- العوامل الطبيعية: ترتبط العوامل الطبيعية أساسا بتغير معالم دوران الأرض والإشعاع الشمسي، والنشاطات البركانية التي تؤثر بشكل واضح على الموازنة الطاقوية بين المناخ والأرض، وتسببها بإطلاق كميات مختلفة من الغازات الدفيئة مثل غاز ثاني أكسيد الكربون، إلى جانب الإرتفاع المسجل في نسبة الملوحة في المحيطات.

ثالثا: التداعيات الإيكولوجية للتغيرات المناخية.

المشكلات الإيكولوجية والبيولوجية التي أحدثتها التغير المناخي واضحة بشكل كبير وتعبّر عنها مظاهر عديدة كارتفاع درجات الحرارة، ارتفاع مستوى سطح البحر وتضاعف تواتر الكوارث الطبيعية في صورة الزلازل والفيضانات والبراكين والحرائق، إلى جانب ما تبرزه صور الخلل في توقيت تكاثر العديد من الأنواع الحيوانية والنباتية، واضطراب مواسم هجرة بعض الطيور و الحيوانات إلى جانب توفر الظروف الملائمة لنفسي عديد الأمراض المعدية والجوائح.

فقد أكد تقرير لهيئة الأمم المتحدة حول المناخ صدر سنة 2021 على أن المشكلات الإيكولوجية أصبحت سريعة و مكثفة وواسعة الإنتشار، وستواصل منحها التصاعدي في المستقبل لتزيد من تأثيرها على حياة الإنسان عبر زيادة تواتر العديد من الظواهر، من ذلك استمرار ارتفاع درجات الحرارة بسبب

التغير المناخي ومشكلات الأطر التعاونية الدولية

استمرار ارتفاع مستويات انبعاث الغازات الدفيئة، وقد أوضح التقرير أن هذه الانبعاثات مسؤولة عن الارتفاع في درجات الحرارة بـ 1.1 درجة مئوية خلال الفترة الممتدة من سنة 1850 إلى سنة 1900 وستتجاوز هذه الزيادة 1.5 درجة مئوية قبل نهاية العقدين القادمين.³

حجم التدايعات البيئية والبيولوجية كبير جدا وهو مرشح للتصاعد خلال العقود القليلة القادمة، والخطورة التي تحملها هذه التدايعات لا تتوقف عند تأثيراتها الطبيعية بل تمتد لتمس الجوانب الأمنية والسياسية والإقتصادية بشدة وهو ما ستوضحه المباحث القادمة.

المطلب الثاني: تعريف التعاون الدولي وتمييزه عن الصراع والتنافس الدوليين.

يثير ضبط مفهوم واضح للتعاون الدولي الكثير من الصعوبات نظرا لتعدد مجالاته وفاعليه واختلاف المدارس الفكرية في صياغته، غير أن ضبط مفهومي الصراع والتنافس الدوليين من شأنه أن يزيل كثيرا من هذه التعقيدات المحيطة به.

أولا: تعريف التعاون الدولي.

إضافة إلى تعدد مجالاتها وفاعليها، تتميز الظاهرة التعاونية بحركيتها وتطورها المستمر وباختلاف أدواتها ووسائلها من زمن لآخر، لذا تأتي تعريفاتها في أكثر الحالات متضمنة كثيرا من القصور، حيث يعرفها البعض بالتركيز فقط على الفاعلين الدولانيين، فيما يدرج آخرون جميع الفواعل مع تركيزهم على مجال تعاوني معين دون بقية المجالات، إضافة إلى ميل العديد منهم للإشارة إلى بعض الآليات والأدوات التعاونية دون غيرها...

مع هذا هناك العديد من التعريفات التي حاولت أن تكون شاملة لجميع أبعاد الظاهرة التعاونية، وحتى ولو انتقدت إلى شيء من العمق فهذا مبرر باعتبار أن الظاهرة التعاونية تختلف كثيرا من إطار تفاعلي معين إلى آخر، من جملة هذه التعريفات الصياغة القائلة بأن التعاون الدولي هو: " فعل مشترك يتم بشكل ثنائي أو جماعي بين أشخاص القانون الدولي العام كالدول والمنظمات الدولية والمنظمات الإقليمية وغيرها، بقصد تحقيق نتائج لجميع المتعاونين في حقل أو أكثر في الحياة الدولية"⁴.

ثانيا: تعريف الصراع والتنافس الدوليين.

إذا كانت مظاهر التعاون الدولي تعبر عن مسارات تنسيق جهود ومبادرات أطرافها لتحقيق الأهداف والمكاسب المشتركة، فإن هذه الجهود تتعارض في حالة التنافس نظرا لتضارب الأهداف واختلافها بين

التغير المناخي ومشكلات الأطر التعاونية الدولية

الأطراف فيرغب كل طرف في تحقيق المكاسب على حساب الطرف الآخر أو البقية ممن لا يمكن مشارطتهم هذه المكاسب...، ويشدد التعارض بين جملة هذه الأطراف في حالة الصراع حيث يصبح التلويح باستخدام القوة أو استخدامها فعلا أمرا متاحا نظرا لتعارض المكاسب وأي مبادرة من طرف معين قد تمثل عملا عدائيا...، والتنافس في أدبيات العلاقات الدولية يمثل مرحلة معينة من الصراع الدولي غير أنه كثيرا ما يتم تناول هذا المفهوم باستقلالية بسبب الأوضاع الجيوسياسية السائدة التي تميزها مظاهر التنافس بشكل كبير.

المطلب الثالث: التغير المناخي والتعاون الدولي في نظريات العلاقات الدولية.

تختلف النظريات الكبرى في العلاقات الدولية كثيرا في تفسيرها للظاهرة التعاونية وفي تقدير أهميتها، أما بالنسبة لظاهرة التغير المناخي فتهملها هذه النظريات نظرا لأنها تعتمد متغيرات وافتراضات معينة هدفها عادة تحليل ظواهر السياسات العليا، لكنها تجد بعض الإهتمام في تحليلات النظرية الخضراء.

أولا: التغير المناخي في نظريات العلاقات الدولية.

تهمل النظريات الكبرى في العلاقات الدولية ظاهرة التغير المناخي ولا تعتمد عليها ضمن مرتكزاتها وفرضياتها لتفسير العلاقات الدولية، غير أنها تجد شيئا من الإهتمام في التفسيرات التي يقدمها أنصار النظرية الخضراء في العلاقات الدولية، فهذه النظرية التي بدأت في التبلور في سبعينيات القرن العشرين تهدف إلى تقديم تفسير للأزمة البيئية التي تواجه البشرية والتركيز عليها، بوصفها أهم قضية يجب على المجتمعات البشرية التعامل معها وتوفير أساس معياري للتعامل مع تلك الأزمة، وعليه فمن جملة ما تناقشه هذه النظرية ما ينبغي أن تكون عليه السياسات اتجاه المناخ والبيئة لحفظهما...، تحتوي النظرية الخضراء على العديد من المبادئ والمميزات المحددة كالأخلاق البيئية وحدود النمو واللامركزية في السلطة...، وهي بهذا تفتح الباب أمام مسائل جديدة إذ لم تكن المشكلات البيئية أبداً مصدر قلق كبير لدى النظريات الكبرى التي ركزت تقليدياً على القضايا المتعلقة بالسياسات العليا كالأمن⁵.

ثانيا: التعاون الدولي في النظريات الكبرى للعلاقات الدولية.

يختلف التفسير المقدم من طرف النظريات الكبرى في العلاقات الدولية كثيرا من نظرية لأخرى مثلما يختلف تقديرهم لأهمية المبادرات والتفاعلات التعاونية.

التغير المناخي ومشكلات الأطر التعاونية الدولية

1- النظرية الواقعية: تركز افتراضات الواقعية على أن الدولة هي الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية، وأن أهدافها تتمحور حول تحقيق مصالحها وتعظيم قوتها وضمان أمنها القومي، وهو ما سيتسبب في سيادة المظاهر الصراعية في ظل سيطرة هذه النزعات الأنانية على الدول...، وبالرغم أن الواقعية الجديدة حاولت إعطاء تفسيرات متماسكة أكثر عن تلك التي لدى التقليديين بالإرتكاز على فوضوية النظام الدولي وعدم وجود سلطة عليا من شأنها تنظيم تفاعلاته، إلا أنها لم تبتعد عن أفكار التقليديين في إقصائهم لإمكانيات وفرص النمط التعاوني في العلاقات الدولية، فما يوجد من مظاهر هذا النمط حسب تصوراتهم ينبغي إدراجه في سياقات تنافسية أو صراعية معينة " فالتعاون الذي يتم عن طريق المؤسسات الدولية حسبهم، هو في خدمة الدول الأكثر قوة في النظام الدولي، إذ أنها هي من تخلق وتشكل هذه المؤسسات للحفاظ على مصالحها وتزيد من نصيبها من القوة العالمية"⁶.

2- النظرية الليبرالية: يقر الليبراليون بفوضوية النظام الدولي، لكنهم يختلفون كثيرا مع الواقعيين في تفسير الظواهر التعاونية وفي تحديد إمكانياتها وفرصها، فجميع اتجاهات المدرسة الليبرالية كالمؤسستيين والتعدديين والوظيفيين تركز على وجود المصالح المشتركة بين مختلف الفاعلين خصوصا فيما يتعلق بالمسائل الإقتصادية ومختلف القضايا التي تشكل تهديدات مشتركة بالنسبة لهم، لذا بالإمكان حسبهم تفعيل صور ومظاهر النمط التعاوني في ظل تحقيق الوفرة والمساواة والأمن والمنافع المتبادلة بين الدول اعتمادا على المبادئ الأخلاقية والشرعية الدولية والمنظمات الدولية. وينفعل التعدديون بشدة بتعاظم فرص التعاون والإعتماد المتبادل نتيجة للتهديدات والتحديات العالمية المشتركة التي تتطلب تضافر جهود الدول وغيرهم من الفاعلين لتجاوزها والتغلب عليها.⁷

3- النظرية البنائية: تعتمد البنائية في تفسيراتها على متغيرات كثيرة كالأفكار والهوية والثقافة والخطاب، لذلك توصف كثيرا على أنها اقتراب أكثر من كونها نظرية، لكن هذا إضافة إلى موقعها الوسط بين النظريات التفسيرية والتكوينية في العلاقات الدولية سمح لها بتقديم قراءات مميزة لمختلف قضايا وظواهر السياسة العالمية، فحسبها لا تشكل فوضوية النظام الدولي عائقا أمام التفاعلات التعاونية فالفوضى ما هي في نهاية الأمر إلا ما تصنعه الدول منها، وبالتالي لا علاقة للتعاون الدولي بغياب السلطة المركزية بقدر ما هو حالة مرتبطة بنوعية الثقافة السائدة في المنظومة.

فالبنائية ترى إمكانية تحقيق التعاون الدولي في ظل الفوضى فكيفية فهم الدول لمصالحها في قضية معينة، وكيفية توزيع الهويات والمصالح للدول المعنية، قد يساعد في توضيح ما إذا كان التعاون بينها ممكنا، ما يعني أن التسليم بوجود مصالح مسبقة يشكل عقبة في طريق بناء تفاعلات تعاونية حسب النظرية البنائية،

التغير المناخي ومشكلات الأطر التعاونية الدولية

وعلى النقيض من ذلك يشكل الخطاب إلى جانب تشكيل هويات الفاعلين وتوحيد فهمهم وآرائهم لبنات لإرساء قواعد صلبة للتعاون الدولي حسب البنائين⁸.

المبحث الثاني: أهمية تفعيل الأطر التعاونية في مواجهة تداعيات التغير المناخي.

يكتسي تفعيل الأطر التعاونية الدولية في مواجهة التغير المناخي أهمية بالغة، نظرا لأن تداعيات الظاهرة لم تقتصر على ما سببته من مشكلات بيولوجية وإيكولوجية، فتأثيرتها كانت شديدة القوة على الجوانب الأمنية والإقتصادية والتنمية وبأبعاد عالمية تقتضي صياغة حلول عالمية، غير أن سلسلة المؤتمرات والإتفاقيات الدولية لم تف بالغرض نظرا لجوانب القصور التي تشوبها.

المطلب الأول: تداعيات التغير المناخي على القضايا الأمنية وحقوق الإنسان.

لا تقف تداعيات التغير المناخي على ما يحدثه من مشكلات إيكولوجية وبيولوجية، فهذه الأخيرة تهيب لمشكلات أخرى كثيرة ليست أقل تعقيدا، إذ يمتد تأثيرها إلى الجوانب الأمنية حيث لها القدرة على إحداث ارتباكات كبيرة تمس الأمن والسلم الدوليين، كما أنها تمس مفهوم الأمن الإنساني في أبعاده المختلفة وبالتالي الإضرار بحقوق الإنسان الأساسية.

أولاً: السلم والأمن الدوليين.

مع تصاعد الأزمات البيئية ومشكلات الإحتباس الحراري تبلور بشكل واضح الرابط الموجود بين ظاهرة التغير المناخي ومجال الأمن والسلم الدوليين، فتداعيات الظاهرة أوجدت مخاطر عديدة تخطت تبعاتها حدود الدولة الواحدة، وتسببت في اضطرابات إقليمية وعالمية، من أهمها:

1- ظاهرة الهجرة البيئية: وما أفرزته من مشاكل كثيرة للدول المستقبلية أحدثت خلافات واسعة تطلبت وضع الحلول اللازمة من فواعل المجتمع الدولي لمعالجة مشاكل النازحين، " ففي الصومال اشتبك أولئك الذين نزحوا إلى البلاد بسبب المشكلات المناخية مع السكان المحليين وكانوا عرضة للتجنيد من طرف الجماعات المتطرفة...، وتؤكد العديد من التقارير أن 08 من البلدان الإفريقية الـ15 الأكثر عرضة للتغيرات المناخية تستضيف بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام أو بعثات سياسية خاصة"⁹.

2- الصراع على الموارد المشتركة: اشتداد الجفاف و التناقص المستمر لمخزونات الدول من المياه صعد من بؤر الصراعات الموجودة حول هذه الموارد في مناطق عديدة من العالم، ولا يقتصر الصراع

التغير المناخي ومشكلات الأطر التعاونية الدولية

على المسطحات المائية فحسب، فالإباسة أيضا شكلت مصدر صراع في مناطق عديدة بسبب تدهور المحاصيل الزراعية وانحسار الأراضي الخصبة.

3- مسألة التعويضات: أدت تداعيات التغيرات المناخية إلى حدوث إنشاقات وصراعات دولية فيما يتعلق بتحديد المسؤولين عن إحداث الأضرار المناخية والبيئية، وكذلك فيما يخص مطالبات بعض الدول المتضررة بتعويضات عن مجمل خسائرها، ويتعلق الأمر بصفة خاصة بعدد من الدول النامية التي تحمل القوى الصناعية الكبرى مسؤولية الكوارث الطبيعية والأزمات المناخية التي تعرفها نتيجة النسبة الكبيرة من الانبعاثات الصادرة عن هذه القوى مقارنة بالنسبة العالمية الإجمالية.

ثانيا: الأمن الإنساني.

بعد سيطرة مفهوم الأمن القومي على مجمل الدراسات الأمنية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، حملت تسعينيات القرن العشرين مفهوما جديدا للأمن هو مفهوم الأمن الإنساني، ويعتمد هذا المفهوم عديد المتغيرات الجديدة إذ لم تعد الدولة الفاعل الوحيد والغاية الوحيدة للأمن إذ ظهر فاعلون آخرون على المستوى الداخلي أو الدولي باتوا يهتمون بالقضية الأمنية...، من جهة أخرى لم تعد التهديدات مقتصرة على تلك العسكرية بل اتسعت لتشمل عددا وأنواعا أخرى من التهديدات كالتغيرات المناخية، والإرهاب، والصراعات الإثنية، والأوبئة.... وقد ظهر مفهوم الأمن الإنساني لأول مرة في تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية سنة 1994، وقد وضع هذا التقرير سبعة أبعاد لمفهوم الأمن الإنساني هي الأمن الغذائي، الأمن المجتمعي، الأمن السياسي، الأمن الصحي، الأمن البيئي، الأمن الشخصي، و الأمن الإقتصادي. البعد الذي يتضمن الأمن البيئي يبين الارتباط الشديد لموضوع التغيرات المناخية بمفهوم الأمن الإنساني إذ أن تداعيات الظاهرة المناخية تضر بمضمون هذا البعد وبالتالي تضر بالمفهوم ككل...، والأكد أن التداعيات لا تمس فقط هذا البعد فمجملة أبعاد المفهوم الإنساني للأمن شديدة التأثير بالمشكلات المناخية التي لها قدرات الإضرار بالأبعاد الأخرى الغذائية، المجتمعية، السياسية، الصحية، الشخصية، والإقتصادية.

والتغيرات المناخية حسب العديد من الباحثين أصبحت لا تهدد الأمن الإنساني فحسب بل تؤدي إلى تآكله وانعدامه في حالات كثيرة، فالعمليات السياسية والإقتصادية والثقافية تعمل على هيكلة وصول الناس إلى الموارد، ولكن ولأن المشكلات المناخية تؤدي إلى وقوع آثار سلبية كثيرة منها تفويض سبل العيش، تهديد الثقافة والهوية، زيادة الهجرة والصراعات المسلحة...، فإن تلك الآثار تؤدي إلى تفويض القدرة على الوصول إلى تلك الموارد و بالتبعية تحد من قدرتهم على الإستجابة والتكيف مع تلك التغيرات.¹⁰

ثالثا: حقوق الإنسان.

ترتبط حقوق الإنسان على نحو وثيق الصلة بالتغير المناخي لأثره المدمر الذي لا يقتصر على البيئة فقط بل يشمل تهديد الوجود البشري نفسه، إذ يهدد التغير المناخي حياة مليارات البشر على هذا الكوكب، ويحرمهم من التمتع من كثير من حقوقهم الأساسية التي ينص عليها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لسنة 1966.¹¹

فالتغير المناخي يهدد التمتع بمجموعة متنوعة من حقوق الإنسان بما في ذلك الحق في الحياة، والحق في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي، والحق في الغذاء، و الحق في الصحة، والحق في السكن، والحق في تقرير المصير، و الحق في الثقافة، والحق في التنمية...، لذا يقع على عاتق الدول في مجال حقوق الإنسان الإلتزام بمنع الآثار السلبية المتوقعة لتغير المناخ، وضمان أن يتمتع الأشخاص المتضررون منه ولا سيما من يعيشون أوضاعا هشة بإمكانية الوصول إلى التعويضات ووسائل التكيف الفعالة لعيش حياة كريمة ولاتقة.

المطلب الثاني: تداعيات التغير المناخي على القضايا الإقتصادية والتنمية.

من الواضح أن تداعيات التغير المناخي لها انعكاسات كبيرة على الإقتصاد العالمي فهي تمس جميع مجالاته وفرصها في التأثير عليه مستقبلا تبدو أكبر خصوصا بالنسبة للدول النامية التي ينتظر أن تكون مستويات المخاطر على اقتصادياتها مرتفعة مقارنة بالدول المتقدمة...، وبالنظر إلى أن موضوع التغير المناخي ودراسة تداعياته يرتبط بالبحث أكثر في مستقبل هذه التداعيات وسبل الحد منها فإنه من الطبيعي أن تتقاطع التنمية المستدامة مع هذا الموضوع إذ أن أسسها و خططها تهدف إلى الحفاظ على مصالح الأجيال القادمة من كل ما يتهدها ويتهدها أوساطها ومكتسباتها البيئية وفي مقدمتها مشكلات الإحتباس الحراري والتغيرات المناخية.

أولا: الإقتصاد العالمي.

التغير المناخي أثر على القطاع الإقتصادي في مجالاته المختلفة سواءا بشكل مباشر أو غير مباشر، فالدراسات تشير إلى أن الأسواق المالية العالمية تعرف خسائر فادحة تقدر بمليارات الدولارات كل سنة، وفي المجال الفلاحي أدت هذه التغيرات المناخية إلى تراجع حجم الإنتاج الفلاحي والتسبب في الإرتفاع العالمي لأسعار المواد الغذائية مما أدى إلى مجاعات في بعض مناطق العالم وهدد الأمن الغذائي لكثير من دوله. أما بخصوص قطاع الطاقة فتشير هذه الدراسات إلى أن خيار الإنتقال الطاقوي و الإستغناء عن

التغير المناخي ومشكلات الأطر التعاونية الدولية

الوقود الأحفوري ليس متاحا في الوقت الحالي لاعتبارات عديدة أهمها أن الشركات العالمية العاملة في مجال الوقود الأحفوري تحقق مكاسب خيالية من استغلال هذا المورد، إضافة إلى أن مصادر الطاقة البديلة هي ذات تكاليف إنتاجية مرتفعة للغاية.

والملفت حسب العديد من الدراسات أن اقتصاديات الدول النامية هي الأشد تأثرا بتداعيات التغيرات المناخية التي يبدو أنها جاءت للعمل على مفاومة عدم المساواة الاقتصادية في العالم والزيادة في معاناة الطرف الأضعف فيها، فعلى سبيل المثال كلفت موجات الحر الشديد بين سنتي 1992 و 2013 الاقتصاد العالمي خسائر كبيرة قدرت بنحو 16 تريليون دولار، غير أنه بمقارنة الخسائر المئوية للنتائج المحلي السنوي للفرد بين الدول الغنية والدول الفقيرة تم تسجيل خسائر قدرت بـ 1.5 % في الدول الغنية فيما سجلت الدول النامية خسائر قدرت بـ 6.7 % من ناتجها الإجمالي المحلي السنوي للفرد، يضاف هذا إلى الخسائر التي أحدثتها العديد من الكوارث الطبيعية على أراضي تلك الدول التي تفتقر لأنظمة إدارة الكوارث و الإمكانات اللازمة لتخطي تبعاتها كفيضانات ماليزيا والبرازيل وغرب إفريقيا، وموجات الجفاف في بلدان القرن الإفريقي، وموجات الحر في الهند وباكستان، وحرائق الغابات في الشيلي، والعواصف في جنوب شرق إفريقيا والفلبين والإعصار المداري في بنغلاديش.¹²

ثانيا: التنمية المستدامة.

تتعدد تعريف التنمية المستدامة بتعدد واختلاف الزوايا التي يتناولها الباحثون من خلالها، غير أن هناك اتفاقا حول أنها تنمية تأخذ بعين الاعتبار مصالح الأجيال القادمة، وهو ما يعبر عنه التعريف الوارد في تقرير بورتلاند: " بأنها التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار حاجات المجتمع الراهنة بدون المساس بقدرة الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتها"¹³، والتنمية المستدامة لها أبعاد متعددة سياسية، اقتصادية، اجتماعية، وثقافية ينبغي العمل على تحقيقها بالتوازي و بشكل متوازن، لكن أهم تلك الأبعاد على الإطلاق هي تلك البيئية.

إذن بما أن جوهر التنمية المستدامة هو الإستدامة والمحافظة على حقوق الأجيال القادمة، فإن التغيرات المناخية وما حملته من تداعيات مست الحياة الإيكولوجية والتنوع البيولوجي ومن ثمة جميع مناحي الحياة في الوقت الراهن مع إمكاناتها الكبيرة في الإشتداد والتنامي مستقبلا، تشكل تهديدات جادة لخطط وعمليات التنمية المستدامة وأهدافها المتمحورة حول تحقيق تنمية شاملة تراعي مصالح الأجيال القادمة من خلال المحافظة على المكتسبات البيئية.

التغير المناخي ومشكلات الأطر التعاونية الدولية

إدراكا للترابط الكبير بين المناخ والتنمية المستدامة توجهت الجهود الأممية إلى إدراج تغير المناخ ضمن أهداف التنمية المستدامة مع التأكيد على ضرورة تنفيذ دول العالم لالتزامات الإتفاقية الإطارية للأمم المتحدة وغيرها ممن تتضمن جملة الإجراءات والآليات الواجب اتخاذها لحماية البيئة وتجاوز المخاطر المناخية ، كما دعت إلى ضرورة تكريس خطط وطنية لتغير المناخ والحد من الكوارث في استراتيجيات التنمية المستدامة الوطنية لدول العالم المختلفة.

المطلب الثالث: قصور الآليات الدولية في مواجهة التغيرات المناخية.

دفعت المخاطر العالمية المتعددة الأبعاد التي تفرضها التغيرات المناخية هيئة الأمم المتحدة إلى عقد سلسلة من المؤتمرات العالمية التي أسفرت عن جملة من الإتفاقيات، غير أن نجاحاتها في الحد من التداعيات الإيكوبولوجية والأمنية والإقتصادية للظاهرة المناخية جاءت محدودة للغاية بسبب العديد من المعوقات السياسية والإقتصادية والتقنية .

أولاً: الجهود الدولية في مواجهة التغيرات المناخية.

بما أن التغير المناخي هو ظاهرة عالمية تبلغ تداعياتها جميع أقاليم ودول العالم، ولا توجد أي موانع تجعل دولة معينة في منأى عن تأثيراتها، فإن المبادرات والسياسات الأحادية والثنائية وتلك التي تتم في إطار المنظمات الإقليمية كلها ذات تأثيرات محدودة في مواجهة هذه الظاهرة، ونتائجها إن وجدت ستكون دون التطلعات المرجوة...، لذا يفترض أن تكون الحلول عالمية، وهو ما حاولت تحقيقه سلسلة الإتفاقيات العالمية المعنية بهذا المجال:

1- بروتوكول مونتريال لعام 1987: على الرغم أن هذا البروتوكول لم يهدف في الأساس إلى التعامل مع أزمة تغير المناخ، إلا أنه كان بمثابة الاتفاق البيئي النموذجي للجهود الدبلوماسية اللاحقة بشأن مواجهة هذه الأزمة؛ حيث صدقت جميع دول العالم تقريباً عليه. وقد حث البروتوكول على ضرورة التوقف عن إنتاج المواد التي تضر بطبقة الأوزون، مثل مركبات الكلوروفلوروكربون.¹⁴

2- إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي 1992: صادقت 197 دولة على هذه الإتفاقية التي تضمنت ضرورة منع التدخل البشري في النظام المناخي من خلال وضع الأدوات الكفيلة بخفض غازات الإحتباس الحراري في الغلاف الجوي، وخلالها تبلورت فكرة المنتدى السنوي المعروف بـ "cop" ، لذا فقد هيأت هذه الإتفاقية لبروتوكول كيوتو ومن بعد بعده إتفاقية باريس.

التغير المناخي ومشكلات الأطر التعاونية الدولية

3- بروتوكول كيوتو 2005: تم تبني هذا البروتوكول في عام 1997، ثم دخل حيز التنفيذ في عام 2005، حتى أصبح أول اتفاق مناخي دولي ملزم من الناحية القانونية، حيث طالب من الدول المتقدمة خفض الانبعاثات الغازية المتسببة في ارتفاع درجة حرارة الأرض بمعدل 5 % أقل مقارنة بمستويات عام 1990، كما أنشأ نظاماً لرصد تقدم الدول في تحقيق هذا الهدف. ومع ذلك، لم يلزم بروتوكول "كيوتو" الدول النامية بما في ذلك الدول الرئيسية المسببة لانبعاثات الكربون مثل الصين والهند باتخاذ أية إجراءات من أجل خفض هذه الانبعاثات. وقد أدى ذلك إلى عدم تصديق الولايات المتحدة على البروتوكول رغم أن واشنطن وقعت عليه في عام 1998 ثم انسحبت منه فيما بعد.¹⁵

4- إتفاقية باريس 2015: تعتبر أهم الإتفاقيات على الإطلاق، وقد حاولت الإتفاقية أخذ تعهدات طوعية من جميع دول العالم تنص على التزامات بخفض الانبعاثات المسببة للإحتباس الحراري، كما تهدف إلى تحقيق الحياد الكربوني في النصف الثاني من القرن الحالي وهو ما معناه تساوي الغازات الدفيئة المنبعثة مع الكمية التي تمت إزالتها بحلول ذلك الوقت.

تمثل إتفاقية باريس الإطار العالمي المنظم للتعامل مع القضايا المناخية حالياً، ورغم الإنتقادات الكثيرة التي تطالها إلا أن هناك من الباحثين من يرى أهميتها، إذ أنها حسبهم "تتيح تسريع نمو الطاقات المتجددة الأكثر حفاظاً على البيئة والتخلي التدريجي عن الطاقات الأحفورية المسؤولة عن ارتفاع درجات الحرارة، كما أن الإتفاقية تشجع أيضاً على تغيير أساليب إدارة الغابات والأراضي الزراعية بل وحتى استراتيجيات الدول النفطية التي ستبحث عن طاقات متجددة بديلة للنفط والغاز بامتلاكها للتكنولوجيا الحديثة التي ظلت محتكرة من طرف الدول الكبرى، مما سيدخلنا إلى عصر ما بعد النفط عبر تحول الإقتصاد العالمي إلى نمو منخفض الانبعاث وقادر على الصمود أمام المتغيرات المناخية".¹⁶

ثانياً: أسباب قصور الإتفاقيات الدولية في مواجهة التغيرات المناخية.

بالرغم من أن الإتفاقيات الدولية المعنية بقضايا التغير المناخي تتضمن العديد من المبادئ والأفكار التي من شأنها تحسين الوضع البيئي العالمي والحد من تداعيات ارتفاع درجات حرارته، إلا أن نتائجها جاءت محدودة على أرض الواقع لأسباب سياسية، واقتصادية، وأخرى تقنية:

1- الإفتقار لآليات الإلزام: مخرجات الإتفاقيات الدولية لها القدرة نظرياً على معالجة الكثير من المشكلات التي يسببها التغير المناخي، غير أن تنفيذ هذه المخرجات والإلتزام بها لم يعرف تقدماً كبيراً طيلة العقود الثلاثة الأخيرة بسبب غياب الآليات اللازمة للإلزام الدول ومختلف الفاعلين باحترامها، إذ كان

التغير المناخي ومشكلات الأطر التعاونية الدولية

ينبغي التفكير في صياغة هذه الآليات بالتوازي مع التفكير في صياغة الحلول المطلوبة، غير أن الأمر ليس بهذه البساطة في ظل تغليب الدول لمنطق مصالحهم السياسية والإقتصادية على متطلبات القضايا المناخية، وفي ظل غياب سلطة عليا لها قدرة إلزام مختلف الفاعلين على احترام التزاماتهم خصوصا وأن الدول الكبرى التي بإمكانها الإضطلاع بهذا الدور هي نفسها غير ملتزمة وهو ما يعبر عنه الإنسحاب الأمريكي من اتفاقية باريس سنة 2020.

2- المصالح الإقتصادية: من الأسباب الرئيسية لعدم التزام الدول خصوصا المتقدمة منها ببنود اتفاقيات المناخ الدولية، هو تغليبها لمصالحها الإقتصادية، فمثلا تعتبر الأرباح التي تجنيها شركاتها العاملة في مجال الطاقة الأحفورية خيالية ولا يمكن تعويضها بالإعتماد على الإستثمار في مجالات الطاقة المتجددة التي تتميز بتكاليف إنتاجها المرتفعة، كما أن تخفيض معدلات الإنبعاثات بأراضيها معناه تخفيض حجم نشاطاتها الصناعية وهو ما سيسفر عن خسائر مالية كبيرة ليست هذه الدول وشركاتها الإقتصادية الكبرى على استعداد لتحملها.

3- عدم الإلتزام بمساعدة الدول النامية: تتطلب مواجهة المشكلات المناخية إتباع الإجراءات المتفق عليها في إطار المنتديات الدولية المختلفة من طرف جميع دول العالم المتطورة والنامية، ونظرا لأن هذه الأخيرة تفتقر للقدرات المالية والتكنولوجية اللازمة لتحقيق التزاماتها، فهي في حاجة للمساعدة من نظيراتها المتقدمة التي تعهدت في مناسبات عديدة بتقديم المساعدات المطلوبة إلا أنها لم تف بالتزاماتها، الأمر الذي عطل تنفيذ هذه الدول لما يخصها في إطار خطط المواجهة، وبالضرورة عطل الخطط العالمية باعتبار أن المشكلات ذات أبعاد عالمية، كما ساهم في إبقاء المشكلات المرتبطة بتحميل المسؤوليات إذ أن الدول النامية في وضعها الراهن تمتلك مبررات عدم تحملها.

4- المعوقات التقنية: لا تتعلق عدم الرغبة في الإنتقال الطاقوي من الطاقات الأحفورية إلى الطاقات البديلة بأسباب ودوافع إقتصادية بحتية، فالتوجه إلى اعتماد هذه الطاقات البديلة بشكل كلي تعترضه العديد من المعوقات التقنية، فبالإضافة إلى أن الإستثمار في مشاريعها يتطلب مبالغ مالية طائلة، فنمة تحديات عديدة تواجه مشروعات الطاقة المتجددة، منها مساحات الأراضي التي تحتاجها إذ يقول الخبراء أن الإعتماد كليا على مصادر الطاقة المتجددة بدلا من الوقود الأحفوري سيتطلب مساحات شاسعة من الأراضي. ولهذا اقترحت مشروعات عديدة لمحطات الطاقة الشمسية استغلال أراضي قاحلة مثل الصحراء الكبرى، لكن هذه المشروعات لا تستقطب الكثير من المستثمرين بسبب عدم جدواها إقتصاديا. وحتى بافتراض أن الطاقة المتجددة أصبحت تلبى كل احتياجات البشر من الكهرباء فإن المركبات الجوية

التغير المناخي ومشكلات الأطر التعاونية الدولية

والسفن البحرية وعدد آخر من الآلات الثقيلة لا يمكن للكهرباء تشغيلها وهي في حاجة دائمة للوقود الأحفوري،... يضاف إلى هذه العراقيل حقيقة أن توليد الطاقات المتجددة في حد ذاته يتطلب اعتماد كميات معتبرة من الوقود الأحفوري ما يسهم بدوره في تلويث البيئة والإحتباس الحراري....، و عليه يمكن القول أن الإبتعاد عن استعمال الوقود الأحفوري وتعويضه بمصادر الطاقة المتجددة لا يزال هدفا بعيد المنال بسبب جملة هذه المعوقات الإقتصادية والتقنية.

المبحث الثالث: تصاعد تداعيات الظاهرة والحاجة إلى التزام عالمي أكبر.

الخطورة الكبيرة التي تميز ظاهرة التغير المناخي تأتي من أن تداعياتها التي ظهرت حاليا لا تمثل شيئا أمام ما ستحملة العقود القليلة القادمة من مشكلات تمس جميع جوانب و مجالات الحياة وفقا للتوقعات العلمية للباحثين في مختلف المجالات، ما يفرض إرساء حلول أشد فاعلية لكبح مظاهر هذه الظاهرة تركز على توافقات أكثر وجدية أكبر.

المطلب الأول: التصاعد المستمر لتداعيات التغير المناخي.

تشير توقعات الباحثين إلى أن تأثيرات التغير المناخي هي ذات منحى تصاعدي حاد، إذ أن استمرار الإحتباس الحراري وما يرافقه من عوامل مؤثرة على التوازنات المناخية بشكل عام نتيجة أسباب عديدة أهمها استمرار انبعاثات الغازات الدفيئة، من المؤكد أن تداعياتها الإيكوبولوجية والأمنية والإقتصادية ستعرف اشتدادا كبيرا، وعليه يتوقعون التالي:

أولا: إشتداد التداعيات الإيكوبولوجية.

أكد تقرير لهيئة الأمم المتحدة حول المناخ صدر سنة 2021 على أن المشكلات الإيكوبولوجية أصبحت سريعة و مكثفة وواسعة الإنتشار، وستواصل منحها التصاعدي في المستقبل لتزيد من تأثيرها على حياة الإنسان عبر زيادة تواتر العديد من الظواهر، ويظهر هذا من خلال النقاط التالية:¹⁷

1- الماء والغطاء النباتي: سيستمر ارتفاع درجات الحرارة بسبب استمرار ارتفاع مستويات انبعاث الغازات الدفيئة وهو ما ستكون تداعياته كبيرة على دورة الماء الطبيعية وعلى الغطاء النباتي، كما أن مستويات ارتفاع سطح البحر ستستمر في الإرتفاع إلى نهاية القرن إذ تظهر النماذج المناخية أن ذوبان الصفائح الجليدية في القطب الجنوبي سيضيف ما بين 14 و 114 سنتيمترا إلى ارتفاع مستوى سطح البحر بحلول عام 2100.

التغير المناخي ومشكلات الأطر التعاونية الدولية

2- الكوارث الطبيعية: اعتبر التقرير أن العواصف والفيضانات الشديدة هي مشكلة متنامية أخرى، يتوقع أن يتضاعف عددها بشدة هي الأخرى إضافة إلى ارتفاع مستويات تأثيراتها.

3- الصحة والحياة البيولوجية: ازدياد تسبب التغيرات المناخية في ظهور الفيروسات و تسهيل انتقالها بشكل قوي، وقد يصبح أقوى وأسرع مما حدث مع الأوبئة السابقة كوباء الإيبولا و جائحة كورونا...، كما سيؤدي إلى اضطرابات أكبر في مواسم تكاثر وهجرة بعض الفصائل الحيوانية، إضافة إلى انقراض أنواع أخرى من الثدييات والحشرات.

ثانيا: تصاعد التهديدات الأمنية.

في ظل توقعات التصاعد الشديد للتداعيات البيئية و البيولوجية خلال العقود القادمة سيؤدي هذا بالضرورة إلى ارتفاع مستويات التهديد للأمن العالمي، وجميع أبعاد الأمن في مفهومه الإنساني:

1- الأمن العالمي: التدهور المتوقع للظواهر المناخية مستقبلا وما يرافق ذلك من تناقص لمساحات الغطاء النباتي وتراجع لمخزونات المياه...، سيؤدي إلى استفحال مهددات الأمن الدولي كارتفاع أعداد اللاجئين البيئيين، اشتداد الصراعات حول الموارد المشتركة، وتنامي المشكلات المرتبطة بالمسؤولية والتعويضات...

2- الأمن الإنساني: تصاعد مظاهر التغير المناخي سيؤدي منطقيا إلى ارتفاع مهددات الأمن الإنساني في أبعاده المختلفة: الإقتصادية، البيئية، الغذائية، السياسية، الصحية، الشخصية، والمجتمعية.

ثالثا: تنامي المشكلات الإقتصادية والتنموية.

النظم الإقتصادية الوطنية والعالمية كما مجمل الخطط التنموية يتوقع لها أن تواجه الكثير من المشكلات مستقبلا في ظل تزايد تداعيات المشكلات المناخية.

1- تنامي المشكلات الإقتصادية: ينتظر أن ترتفع التحديات في وجه جميع المجالات الإقتصادية السياحة، الزراعة، الموارد المائية، والصناعة... بالنظر لحساسية القطاع الإقتصادي المفرطة اتجاه تداعيات التغير المناخي سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وتشير التوقعات إلى أن الإقتصاد العالمي سيمر بفترات كبيرة من الإضطراب إذ ستسجل الأسواق المالية العالمية خسائر سنوية تتجاوز 150 مليار دولار حسب العديد من الباحثين.

التغير المناخي ومشكلات الأطر التعاونية الدولية

ويمكن إجمال الآثار الاقتصادية للتغير المناخي من خلال توضيح التأثيرات على قنوات محتملة كالمحاصيل الزراعية، متوسط الإنتاجية، والعرض من العمالة، وديناميكيات العرض والطلب على الطاقة، التجارة العالمية، والآثار الكلية على مستوى الإقتصاد.¹⁸ وهي معايير تتجه في عمومها للإضطراب.

2- تنامي المشكلات التنموية: من المتوقع أن تواجه الخطط التنموية مشاكل كثيرة تتعلق بصفة خاصة بتناقص الموارد الطبيعية وتضرر مصادرها مما سيحدث مشكلات تمويلية و تقنية كثيرة أمام عملياتها، وستكون التحديات أشد على مسارات التنمية المستدامة نظرا لأن جوهرها يتعلق بالحفاظ على مصالح الأجيال القادمة، خصوصا ما يتعلق منها بالبيئة وثرواتها، إضافة إلى أن الإنخراط في مساعي الحد من الأضرار المناخية واعتماد الطاقات المتجددة يفرض ضغوطا أكبر على مجمل هذه المسارات .

المطلب الثاني: الحاجة إلى التزام عالمي أكبر.

تتعدد عوامل محدودية آثار الإتفاقيات المناخية العالمية لكنها تتمحور جميعها حول غياب التزام الفاعلين وغياب الإرادات السياسية الجادة، لذلك فتفعيل مخرجات هذه الإتفاقيات وتحسينها يتطلب توفير آليات لإلزام الدول وبقية الفاعلين ، وآليات أخرى لضمان تحقيق انتقال عالمي طاقتوي ، إضافة إلى ضرورة الإلتزام بمساعدة الدول النامية.

أولا: الآليات الإلزامية.

أمام تفضيل الدول ومختلف الفاعلين الآخرين لتحقيق مصالحهم الإقتصادية وأهدافهم الجيوسياسية على الإنخراط في سياسات ملتزمة بقواعد وأطر مواجهة تداعيات التغيرات المناخية، يتطلب تنفيذ مخرجات الإتفاقيات المناخية والعمل على تحسينها مستقبلا بالشكل الذي يزيد من فاعليتها توفير الآليات اللازمة لإلزام جميع الفاعلين باحترامها والإلتزام بمسؤولياتهم تجاهها، وقد ظهر اتجاه في الأوساط الأكاديمية يؤمن بأهمية هذا الإلتزام، إذ حاول عدد من مفكريه دفع الجهات الفاعلة إلى أخذه على محمل الجد من خلال محاولتهم صياغة بعض الأفكار في هذا الشأن حيث: " يدعو البعض إلى إنشاء نوادي المناخ، وهي فكرة دافع عنها عالم الإقتصاد ويليام نوردهاوس، ومن شأنها معاقبة الدول التي لن تفي بالتزاماتها تجاه اتفاقية باريس أو تلك الدول التي لن تتضمن إليها".¹⁹

ثانيا: تهيئة شروط الانتقال الطاقتوي.

نظرا للمزايا البيئية الكبيرة التي توفرها مصادر الطاقة البديلة، يشكل الإبتعاد عن الإستهلاك المفرط للطاقات الأحفورية والتوجه نحو الإستثمار في موارد هذه الطاقات أنسب طريق للتغلب على المشكلات

التغير المناخي ومشكلات الأطر التعاونية الدولية

المناخية وتجاوز تأثيراتها، لكن وبالنظر إلى المشاكل المالية والتقنية الكثيرة التي تواجه هذا المسعى من تضارب للمصالح التجارية والإقتصادية و ارتفاع لتكاليف إنتاجها...، يتعين على المجتمع الدولي مواصلة العمل في هذا المسعى مع محاولة خلق ترتيبات و تبني إجراءات يتوافق عليها مختلف الفاعلين الإقتصاديين والسياسيين بإمكانها توفير شروط القدرة على التكيف مع تداعيات التغير المناخي والتخفيف من حدة تأثيراتها والعمل على تهيئة كل ظروف وشروط الإنتقال الطاقوي من خلال التعاون الدولي في مجالات الإقتصاد والتكنولوجيا.

ثالثا: الإلتزام بمساعدة الدول النامية.

تفتقر الدول النامية للقدرات المالية والتكنولوجية اللازمة للوفاء بالتزاماتها في قضايا البيئة والتغير المناخي، لذا وحتى تتمكن هذه الدول من الإنخراط في مساعي العمل الدولي المشترك للحد من التأثيرات المناخية، وتكون هذه المساعي بهذا عالمية الشكل وفي مستوى انتشار وخطورة الظاهرة، فالدول المتقدمة والمؤسسات المالية العالمية وغيرها من المنظمات الدولية ومختلف الفاعلين في العلاقات الدولية أمام حتمية الوفاء بالتزاماتهم تجاه هذه الدول من خلال تقديم الإعانات المالية وتسهيل نقل تكنولوجيات الطاقات المتجددة لها، كما ينبغي إمدادها بالخبرات الفنية المطلوبة وتكوين إطاراتها في المجالات المرتبطة بالقضايا البيئية والمناخية، فالرفع من مقدرات هذه البلدان بالإضافة إلى أنه يؤهلها للعب دورها المنوط بها يسمح أيضا بإلغاء جميع مبررات عدم التزامها ويضعها أمام إمكانيات تحمل المسؤولية كغيرها من الدول الأخرى.

الخاتمة:

تجمع التفسيرات المقدمة من طرف الباحثين على اختلاف تخصصاتهم على أن ظاهرة التغير المناخي تعبر عن الإضطرابات التي مست الأرض من خلال ارتفاع درجات الحرارة والإختلالات في التوازنات والأنظمة البيئية والبيولوجية، وترجع تحليلاتهم أسباب هذه الإضطرابات بالدرجة الأولى إلى العنصر البشري وسوء استهلاكه للموارد والثروات، إضافة إلى بعض العوامل الطبيعية الأخرى، التي تضافرت لتسبب اضطرابات واسعة في توازنات الأنماط الإيكولوجية.

لا تقتصر تداعيات التغير المناخي على التأثيرات البيولوجية والإيكولوجية الهائلة بل تتعداها لإحداث مشاكل أمنية واقتصادية وتنموية عميقة تمس جميع الدول والمجتمعات...، فالظاهرة عالمية لا ترتبط بتأثيراتها بالحدود والأقاليم لذا تعتبر جهود المواجهة الأحادية والثنائية وتلك المبذولة في إطار المنظمات الإقليمية ذات أثر محدود، وعليه تقتضي مواجهتها والحد من تأثيراتها حولا عالمية تدفع باتجاه تفعيل

التغير المناخي ومشكلات الأطر التعاونية الدولية

أطر ومبادرات تعاونية دولية، غير أن مجمل الإتفاقيات الدولية الموقع عليها في هذا الصدد جاءت نتائجها محدودة لاعتبارات عديدة أهمها تضارب المصالح الإقتصادية والسياسية بين مختلف الفاعلين وتعارض وجهات النظر لديهم.

ما يميز تداعيات التغير المناخي هو أنها تتعلق أكثر بالمستقبل، فالتدهور الإيكولوجي والإضطرابات البيولوجية الحاصلة اليوم وبالرغم من شدة مخاطرها إلا أنها لا تقارن بما قد يحمله المستقبل بالنظر إلى الإرتفاع المطرد لمتوسط درجات الحرارة والتوقعات المشيرة إلى حدوث مشكلات مناخية أقوى خلال العقود القليلة القادمة، وعليه ينتظر أن تتسع بالضرورة جملة التحديات الأمنية والإقتصادية والتنمية متأثرة بهذه المشكلات، وهو ما يفرض ضغوطا إضافية على فواعل العلاقات الدولية من أجل تفعيل الأطر التعاونية الدولية وتحسين مضامينها، غير أن هذا المسعى يتطلب شرط الإلتزام الذي يمكن تحقيقه من خلال بناء آليات عديدة لكن جوهره يرتكز على اكتساب الإدراك والوعي اللازمين بخطورة التهديدات المناخية لدى مختلف الفاعلين.

الهوامش:

- 1 ليتيم نادية: التغيرات المناخية: الأسباب...التداعيات المستقبلية... وآليات التكيف، مجلة الدراسات الحقوقية، المجلد 09، العدد 01، جوان 2022، ص 352.
- 2 بلاق محمد: مشكل تغير المناخ وتداعياته على تحقيق الأمن البيئي بالجزائر ماذا بعد قمة باريس، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، ع 7، 2016، ص 275.
- 3 شبكة الجزيرة: تعرف على أهم الظواهر المرتبطة بالتغير المناخي وتداعياتها الكارثية على حياتنا، 2021/08/11، <https://www.google.com/amp/s/www.aljazeera.net/amp/science/2021.2023/05/29>.
- 4 نايف حنان: ملاعب التعاون الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2015، ص 22.
- 5 عتوم رند: ماهي النظرية الخضراء السياسية؟، 2021/08/07، <https://e3arabi.com/political-science>.
- 6 عودة جهاد: النظام الأمريكي الإجتماعي المأزوم، كنوز للنشر والتوزيع، مصر، 2014، ص 534.
- 7 بوعشة محمد: التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة: دراسة المفاهيم والنظريات، دار الرواد، لبنان، 1999، ص 17.
- 8 جبر العتيبي عبد الله: التعاون الدولي في نظرية العلاقات الدولية: دراسة مقارنة للأنساق التنظيرية، مجلة دراسات مستقبلية، جامعة أسبوط، ع 11، جانفي 2006، ص 165.
- 9 منصة الطاقة الإعلامية: الآثار الأمنية لتغير المناخ تهدد قدرة الدول على الصمود، 2021/08/06،

التغير المناخي ومشكلات الأطر التعاونية الدولية

[https:// www.attaqa.net/06/08/2022](https://www.attaqa.net/06/08/2022)، تاريخ التصفح: 2023/06/11.

10 عبد المجيد ريم: إنعكاسات تغير المناخ على أبعاد الأمن الإنساني في دول جنوب شرق آسيا، آفاق آسيوية، ع 12، 2023 ، ص 71.

11 بن جميل عزيزة: تأثير التغيرات المناخية على حقوق الإنسان الأساسية، المجلة الشاملة للحقوق، جوان 2022، ص 91.

12 موقع الحل الإلكتروني: التغير المناخي ..كيف سيؤثر على الإقتصاد العالمي؟، 2023/02/07،

<https://7al.net/2023/02/07>، تاريخ التصفح: 2023/06/14.

13 غربي محمد: التكامل العربي بين دوافع التنمية المستدامة وضغوط العولمة، ط 01، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 82.

14 قنديل أحمد: الإتفاقيات العالمية لمواجهة التغير المناخي وحدود فعاليتها، 2022/10/19،

<https://acpss.ahram.org.eg/News/17641.aspx>، تاريخ التصفح: 2023/06/20.

15 نفس المرجع.

16 بلاق محمد، مرجع سابق، ص 279.

17 شبكة الجزيرة، مرجع سابق.

18 ربيع عبد الفتاح السيد منى: أثر التغيرات المناخية على النمو الإقتصادي في جمهورية مصر العربية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، مج 04، ع 02، 2023، ص 135.

19 قنديل أحمد، مرجع سابق.

قائمة المصادر والمراجع:**أولاً: الكتب**

1- بوعشة محمد: التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة: دراسة المفاهيم والنظريات، دار الرواد، لبنان، 1999.

2- عودة جهاد: النظام الأمريكي الإجتماعي المأزوم، كنوز للنشر والتوزيع، مصر، 2014.

3- غربي محمد: التكامل العربي بين دوافع التنمية المستدامة وضغوط العولمة، ط 01، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

4- نايف حنان: ملاعب التعاون الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2015.

ثانياً: المقالات

1- بلاق محمد: مشكل تغير المناخ وتداعياته على تحقيق الأمن البيئي بالجزائر ماذا بعد قمة باريس، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، ع 7، 2016.

التغير المناخي ومشكلات الأطر التعاونية الدولية

- 2- بن جميل عزيزة: تأثير التغيرات المناخية على حقوق الإنسان الأساسية، المجلة الشاملة للحقوق، جوان 2022
- 3- جبر العتيبي عبد الله: التعاون الدولي في نظرية العلاقات الدولية: دراسة مقارنة للأنساق التنظيرية، مجلة دراسات مستقبلية، جامعة أسيوط، ع 11، جانفي 2006.
- 4- ربيع عبد الفتاح السيد منى: أثر التغيرات المناخية على النمو الإقتصادي في جمهورية مصر العربية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، مج 04، ع 02، 2023
- 5- عبد المجيد ريم: إنعكاسات تغير المناخ على أبعاد الأمن الإنساني في دول جنوب شرق آسيا، آفاق آسيوية، ع 12، 2023.
- 6- ليثيم نادية: التغيرات المناخية: الأسباب...التداعيات المستقبلية...وآليات التكيف، مجلة الدراسات الحقوقية، المجلد 09، العدد 01، جوان 2022.

ثالثا: المواقع الإلكترونية

- 1- شبكة الجزيرة: تعرف على أهم الظواهر المرتبطة بالتغير المناخي وتداعياتها الكارثية على حياتنا، 2021/08/11
[https:// www.google.com/amp/s/www.aljazeera.net/amp/science/2021](https://www.google.com/amp/s/www.aljazeera.net/amp/science/2021).
- 2- عتوم رند: ماهي النظرية الخضراء السياسية؟، 2021/08/07،
<https://e3arabi.com/political-science>.
- 3- قنديل أحمد: الإتفاقيات العالمية لمواجهة التغير المناخي وحدود فعاليتها، 2022/10/19،
<https://acpss.ahram.org.eg/News/17641.aspx>
- 4- منصة الطاقة الإعلامية: الآثار الأمنية لتغير المناخ تهدد قدرة الدول على الصمود، 2021/08/06،
[https:// www.attaqa.net/06/08/2022](https://www.attaqa.net/06/08/2022)
- 5- موقع الحل الإلكتروني: التغير المناخي ..كيف سيؤثر على الإقتصاد العالمي؟، 2023/02/07،
<https://7al.net/2023/02/07>